المجلس الأعلى: أمانة بغداد حقنا وليس لأحد منّة علينا

استقالة العيساوي من منصبه بسبب "ضغوط"

بعد تكرار المحاولة في تقديم الاستقالة من منصب أمين العاصمة بغداد، ورفض رئيس الوزراء نوري المالكي المتكرر لها ، قدم صابر العيساوي استقالته الثالثة التي حظيت هذه المرة بموافقة من المالكي، وسط غموض حول أسباب تلك الاستقالة، فيما تناقلت وسائل الإعلام خبراً يفيد بأن المالكي نفسه سيشغل منصب أمين العاصمة بالوكالة ، حيث أكد بعض النواب ان منصب المالكي -إن صح الخبر- سيكون مؤقتاً، لحين اختيار أمين جديد للعاصمة وسيكون البرلمان رقيباً في حالة تأخر اختيار الشخص المناسب للمنصب، واتخاذ القرار المناسب، فيما أكد المجلس الأعلى الإسلامي تشبثهم بمنصب الأمين وبقائه ضمن حصتهم، مشيرين إلى ضغوط سياسية كانت وراء استقالة العيساوي.

□ بغداد / مؤيد الطيب

المالكي

العيساوي

المطلك

وكان مستشار رئيس الوزراء علي الموسوي قد اكد في خبر عاجل بثته قناة العراقية ، إن "رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على استقالة امين بغداد صابر العيساوي".

مصدر مقرب من الأمين قد ذكر "أن المالكي لم يتخذ اي قرار نهائي بخصوص الاستقالة وقد احالها الى نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك الذي ابدى اعتراضه الشديد على قبول استقالة العيساوي".

وأضاف أن "امين بغداد قدم نهاية الشهر الماضي طلب استقالته بشكل تحريري والذي لم يتجاوز السطر ونصف السطر الى رئيس الوزراء نوري المالكي وجاء طلب الاستقالة لأسباب شخصية وان المالكي قبلها مبدئيا في بداية الامر نتيجة الحرج الذي وقع فيه كون طلب الاستقالة هو الرابع من نوعه الذي قدمه العيساوي".

وأشار الى ان "رئيس الوزراء كلف مدير مكتبه حامد الموسوي للاتصال بشخص امين بغداد لمعرفة ان كانت هناك اسباب سياسية او ضغوط وراء طلب الاستقالة الا ان المصدر اكد ان طلب الاستقالة جاء لاسباب شخصية".

وتابع ان "المالكي احال طلب استقالة العيساوي الى نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك الذي ابدى اعتراضه الشديد على قبول الاستقالة لكفاءة العيساوي بعمله ومعرفته الدقيقة بجميع مفاصل الامانة والمشاريع الستراتيجية المهمة التي تنفذها حاليا".

وأوضح المصدر ان "المطلك الذي يعد المسؤول المباشر في مجلس الوزراء عن ملف الخدمات رفض استقالة العيساوي رفضا قاطعا ودعاه الى البقاء في منصبه على الاقل حتى نهاية عمر الحكومة الحالية".

هذا وقد أكد النائب عن كتلة المواطن حبيب الطرفي إن "استقالة أمين بغداد كانت الثالثة ولم تكن الاولى، لكن في ما مضى تم رفض طلب الاستقالة من قبل رئيس الوزراء، وإن هذه الاستقالة أتت بسبب ضغوط سياسية على الأمين، وهذه الضغوط أربكت عمل الأمانة في جميع مستوياته، وتلك الضغوط جاءت من جهات كثيرة في الطيف السياسي، وهي طامعة في منصب الأمين".

وأوضح الطرفي في تصريح لـ"المدى" أمس، حول ما تناقلته بعض وسائل الإعلام كون رئيس الوزراء سيكون أمين العاصمة بالوكالة بدل العيساوي قائلاً "لم اسمع بصراحة عن مثل هذا التصريح، لكن أؤكد أن أمانة العاصمة هي للمجلس الأعلى ولن تكون لغيرهم، والجميع يعرف إن للمجلس الأعلى الكثير من النواب والكفاءات لشغل المنصب، ويبقى حق واضح لنا وليس لأحد منّة علينا في هذا المنصب، وربما تكون وكالة رئيس الوزراء خشية على أمانة العاصمة كونها مؤسسة كبيرة جداً، ويبقى المالكي إلى أن يتم تعيين أمين جديد لها".

فيما أكدت النائبة عن كتلة الأحرار ماجدة التميمي إن "أمين العاصمة صابر العيساوي كان قد قدم استقالته قبل أيام، ووصلت معلومة بأن رئيس الوزراء سيقبل بها" وأشارت إلى إن "هناك شبكة فساد مالي وإداري كبيرة ويشترك فيها سياسيون كبار في الدولة، وأوجه رسالتي إلى رئيس الوزراء حيث مرت سنتان على توليه منصبه وبقيت له سنتان أيضاً، فعليه أن يتحمل مسؤولية منصبه".

وأوضحت التميمي في تصريح لـ"المدى" أمس إنه "في حالة أصبح رئيس الوزراء أمين عاصمة بغداد وكالة فسيكون ذلك بشكل مؤقت حتى اختيار البديل الأنسب عن العيساوي، وبصفتنا نوابا في البرلمان سنكون مراقبين للقضية في حالة تأخر وجود المالكي وبقي الحال كما هو عليه فسيأخذ مجلس النواب دوره في متابعة القضية، فهناك جهة رقابية في الدولة ولن يوافق البرلمان على بقائه في المنصب، وهناك ملفات كثيرة في عهدة المالكي يجب أن يهتم بها، فيجب عليه أن يجد من يحل مكانه في الكثير من المناصب كوزارة الداخلية مثلاً، وعدم البقاء في منصب الأمين كونه عبئا ثقيلا، ويجب التخلص من كل هذه المتعلقات والتوجه لدوره الحقيقي رئيسا للوزراء".

فيما رجح مصدر من داخل أمانة العاصمة في تصريح لوكالة "السومرية نيوز" إن "منصب العيساوي سيسند إلى أحد وكلائه الدولي، فيما دعت إلى محاسبة لجنة العقود المركزية في الأمانة".

وأعلنت أمانة بغداد، في الثالث من آذار ٢٠١١، أن أمينها صابر العيساوي قدم استقالته رسميا لرئيس الوزراء نوري المالكي على خلفية التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها العاصمة في الـ٢٥ من شباط ٢٠١١، إلا أنها أعلنت، في الـ١١ من نيسان من العام ذاته، أن المالكي رفض الاستقالة، مؤكدة أنها الثالثة التي يقدمها العيساوي منذ توليه منصبه ويرفضها المالكي.

يذكر أن العاصمة العراقية بغداد تعاني منذ أعوام عدة خاصة بعد ٢٠٠٣، من مشاكل كبيرة على الصعيد الخدماتي، كبقية مناطق العراق، ويأتي في رأس الخدمات غير المؤمنة الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي وزحمة السير الخانقة وغيرها من المشاكل، وأدى التقصير الحكومي في توفير الخدمات إلى خروج المواطنين في تظاهرات في عدد من المحافظات من بينها بغداد، لم تحقق نتائج تذكر على الرغم من تأكيد الحكومة أنها تبذل جهوداً في هذا الاتجاه.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

مواجهة مع العلمانية أم العالم؟

افكر في المواجهة الدائرة بين الاسلاميين والعلمانيين في عراق اليوم وأقلب بعض صفحات التاريخ عودة الى سنة ١٩١٧، واحاول ان لا انصت الى كلام بعض المعلقين الذين يرفضون ان ننشغل بـ"قنينة خمر كسرها الجنود" وننسى قضايا الوطن الكبرى.

بعد انتهاء الشوط الرئيسي من النزاع المسلح في الوطن، وجد الطرف الاعزل ان حاملي السيوف توافقوا وتحاوروا وتصالحوا وتحالفوا وتقاسموا المغانم، فيما بقي هو خارج دائرة اي حوار او اتفاق تقريبا. وهناك من يقوم بتذكير الطرف اليساري والديمقراطي والحداثي الذي لم يكن من حملة السيف، بأنه يمثل "اقلية منبوذة" وان عليه ان يعيد تشكيل حياته وفق الرؤية المتشددة والمتزمتة، او يهاجر بحثا عن مكان يقبل طريقة الحياة الحديثة.

وما جرى ليل الثلاثاء من ضرب وركل واهانة لمرتادي اعرق النوادي في بغداد واغلاق ابوابها قسرا، كما حصل في نادي الصيادلة والسينمائيين والاشوريين والكلدان والادباء، يعيد تذكيرنا بأن التيار اليساري والديمقراطي لم يبرم اتفاقا يخصه مع مراكز القوى، بينما ابرم المسلحون والميليشيات والتيارات المتشددة وحتى قادة في حزب البعث، اتفاقاتهم الخاصة مع الطرف القوي وحصلوا على جزء ارضاهم من الحقوق والمكتسبات.

لم يخض الديمقراطيون حوارهم المطلوب رغم ان الهدف منه ليس مصلحة اشخاص بقدر ما هو اتفاق على هوية وطن وشكل نظام ونمط حياة. ان الحوار الغائب بين التيار الديني والجماعات الديمقراطية، يفترض به ان يضع حدا لمجموعة امور تخص الجماعة المؤمنة وتصوراتها، ويرسم خيارات التيار الداعم لشكل الحياة الحديث وحقوقه في الوطن. هل حقا ان العلمانيين مجرد اقلية عليها ان تعيش مثل منتسبي الاسلام السياسي وتقبل بنمط قوالبهم للحياة؟ وهل هناك طرف سياسي في السلطة يجرؤ ان يقول بكلمة واضحة ان لا مكان للعلمانيين في العراق؟ واساسا هل هي مشكلة العلمانيين ام مشكلة العلمانيين والاسلاميين معا؟

ان الاعتداء على المظاهر العلمانية في الحياة لا يتعلق وحسب بمليون علماني او اكثر يعيشون في هذه البلاد. فالمظاهر العلمانية المتعارف عليها منذ عصر كلكامش هي التي ترسم صورتنا امام العالم وتضع حدا فاصلا بين هوية مدننا، وهويات تلك المدن المعزولة التي يعيش فيها لون واحد من الناس وفكرة واحدة وقانون صارم.

العراقيون اليوم قسمان. الاول خائف من العالم الحديث ويعتقد ان عليه الانصات لكلام المتشددين والحفاظ على طريقة حياة تقليدية بقوائم منع طويلة تتعلق بالمأكل والملبس وحق المعرفة وكل شيء اخر. اما القسم الثاني فيعتقد ان العراق معزول عن العالم منذ عقود، وان من حق الرجال والنساء هنا ان يحلموا بنمط حياة كذلك الذي يتاح لنظرائهم في تركيا او اسبانيا. وخيار كل طرف سيرسم صورة بلادنا امام رؤوس الاموال وفرص الاستثمار والعلاقة بالعالم المتقدم.

ولكي لا تتم تسوية هذا الانقسام العراقي بركلات الجنود على مؤخرات مرتادي النوادي والحانات، فإن المطلوب ان يتذكر الجميع ان الخلاف ليس بين عراقي ملتزم دينيا وعراقي علماني، بل الخلاف بين عراقي متشدد دينيا، وبين معسكر واسع ينتمي اليه علمانيو العراق ويشمل مليارات من البشر يعيشون طريقة حديثة في لحظتنا هذه وفي معظم بلاد الله. من هي الأقلية اذن واي خيار يجب ان نأخذ بعين الاعتبار حين نرسم صورة بلادنا امام الكون؟ هل هذا النقاش محوره قنينة خمر، ام شكل للوطن سيحسم صورتنا امام العالم؟

ولو قدر لعراقيي مطلع القرن العشرين ان يستمعوا الى سجالاتنا هذه لسخروا منها. ذلك انهم كانوا اكثر حداثة منا واوسع حيلة في تسوية مشاكلهم. اقرأ الان في كتاب احسان وفيق "عبير التوابل والموانئ البعيدة" قصاصة من صحيفة كانت تصدر في البصرة عام ١٩١٧ تقول "اجتمع الشيخ محمد امين باش اعيان في البلدية بالسادة.... واعلنوا الضرائب الجديدة على السينماتوقراف والمراقص والحانات والملاهي..الخ". عراقيو الحرب العالمية الاولى لم يكونوا بلا دين. لكنهم اختاروا ان لا يصطدم الدين بطريقة الحياة الحديثة، ووضعوا انظمة تكفل ان يعيش الجميع بسلام، لا هذا يؤذي هذا ولا ذاك يتعرض لذاك. كانوا يستمعون الى شكوى تشبه ما يقوله بعض اهالي الكرادة الضائقين ذرعا بالملاهي، لكنهم لم يركلوا مؤخرات مرتاديها، بل وضعوا الضرائب ونظموا اماكن نشاطها وحددوا ساعات عملها مثل كل البلاد المحترمة الاخرى. حادثة ليل الثلاثاء تجعلنا امام لحظة حاسمة. اي شكل نريد لعلاقتنا مع العالم المتحضر؟ واي مصير نريد لتاريخ التعدد الثقافي في بلادنا؟ ان هذا السؤال لا يتعلق بقنينة خمر ايها السادة. لكنها اسئلة لا يوجد هذه اللحظة رجل دولة يحمل لياقات الانصات لها والاجابة عليها.

علاوي يوجه ثلاث رسائل لزعماء الكتل ويحذر من تداعيات الأزمة السورية

□ بغداد / أزل العويني

كشف رئيس القائمة العراقية اياد علاوي عن توجيهه رسائل لقادة الكتل السياسية حول العملية السياسية.

وقال علاوي خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر حركته الوفاق الوطني بالعاصمة بغداد حضره مراسل المدى امس السبت " وجهت رسالة الى العديد من قادة الكتل السياسية وسأرسل المزيد منها الى المتبقين منهم تضمنت ثلاثة محاور تخص العملية السياسية ومسائل مهمة وأساسية كان المحور الأول على صعيد عمل مجلس النواب وضرورة انجازه عددا من التشريعات لقوانين مهمة مثل إقرار قانون العفو العام وقانون النفط والغاز وإجراءات هيئة المساءلة والعدالة وغيرها من القوانين التي تنظم عمل الدولة ومؤسساتها ".

وأضاف " اما المحور الثاني فكان دعوة كافة قادة الكتل الى العمل على توحيد ورص الصفوف بوجه الإرهاب الذي يحاول تعميق الفرقة والهوة بين ابناء الشعب الواحد وهذا أخطر ما يتعرض له البلد في المرحلة الراهنة " مشيرا الى ان " المحور الثالث من الرسالة قد شدد على ضرورة التركيز على بناء دولة مدنية مبنية على الاسس الديمقراطية وان يكون القرار في بناء الدولة سيادي بعيداً عن التدخلات الخارجية وضرورة احترام حقوق الانسان وعدم تهميش اي مكون في صنع القرار وادارة الدولة ".

وكشف علاوي عن " زيارة مستقبلية له الى مصر وروسيا للتباحث من اجل العراق وحماية أمنه وسيادته " منتقداً " ضعف علاقات العراق مع دول الجوار ومحيطه العربي والاسلامي والدولي وهي غير مناسبة مع حجمه ومكانته في المنطقة وعلينا ان نكون مهيئين للتصدي لما يحدث في المنطقة لاسيما مع تطورات الازمة السورية وتداعياتها على العراق".

ودعا رئيس القائمة العراقية الى ان " يأخذ العراق دوره الحقيقي في الساحة العربية والدولية فان تغيير النظام السوري يفرض عليه حماية المتغيرات التي قد تشهدها الدول العربية من بينها فلسطين لانه يمثل مفتاح الاستقرار في المنطقة ".

وحذر علاوي " من تداعيات تغيير النظام في سورية " واصفا اياها " بالخطيرة جداً على العراق والمنطقة وان على الساسة الوقوف بوجه هذه التداعيات من خلال تعزيز اللحمة الوطنية بين مكونات الشعب ".

وتابع ان " التغيرات في عدد من دول المنطقة جعلها تشهد توسعا في رقعتها الجغرافية واخذت تؤثر على الاوضاع السياسية،مشددا على ضرورة التمسك باللحمة الوطنية لمواجهة هذه التغيرات وان الاوضاع الامنية والخدمية في تراجع مستمر " مشيرا الى ان " السياسة في العراق تتجه نحو الطائفية السياسية بعيدا عن الديمقراطية".

وكانت حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها اياد علاوي قد اعلنت الخميس الماضي عن اجتماع أمس للحركة لمناقشة تحركات رئيس مجلس النواب القيادي في القائمة العراقية اسامة النجيفي الاخيرة و مناقشة موضوع استقالة وزير الاتصالات محمد علاوي وقبولها من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي".

ويشهد العراق أزمة سياسية استمرت عدة اشهر بسبب تصاعد الخلافات بين الكتل السياسية حول امور تتعلق بالشراكة في ادارة الدولة بالاضافة الى ملفات اخرى ، وقد ادى استمرار الازمة الى مطالبة بعض الكتل السياسية وهي التحالف الكردستاني ، القائمة العراقية ، التيار الصدري بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي ، والتوجه نحو استجوابه في البرلمان بعد ان عقدت عدة اجتماعات في كل من محافظتي اربيل والنجف مما ادى الى لجوء التحالف الوطني لإعداد ورقة اصلاحات لحل الازمة. وتشهد عدة مدن سورية منذ أكثر من عام اعمال عنف بين الجيش النظامي السوري ومسلحين بالاضافة الى خروج تظاهرات واحتجاجات شعبية تطالب بتغيير النظام السوري.

لجنة العلاقات تطالب باعتماد التوازن في المعهد العالي

السفراء يخضعون للمحاصصة ولا أحد يحاسبهم

بدت المحاصصة السياسية واضحة ولها النصيب الأكبر في عملية توزيع مناصب سفراء العراق في دول العالم المختلفة عند توزيعها ، ولا يخفى على القاصي والداني الآلية التي تم بها تقسيم سفراء العراق على بلدان العالم ، اذ تم توزيع عدد البلدان على الأحزاب والكيانات السياسية وفق عملية رياضية أضحت معروفة بتقسيم الكيانات السياسية والأحزاب وفق نسبة كل عدد اعضاء كتلة وحزب سياسي ليكون الناتج هو عدد من المناصب (سفير) لكل منهم يتوزعون على عدد البلدان المحددة لشغل مناصب السفراء فيها .

□ غضنفر لعيبي / المدى

نواب أشاروا في أحاديث صحفية ان السفراء يعملون وفق أجندات أحزابهم السياسية ولا رقيب عليهم،وهنالك مخالفات قانونية ودستورية في عملهم، اذ وصل الامر بالبعض الى استغلال مناصبهم في تلك البلدان لتحقيق مصالح شخصية وحزبية . فيما اكد مسوؤل رفيع في وزارة الخارجية ان السفراء خارج العراق يخضعون الى آليات خاصة وضعتها الوزارة لتقييم ادائهم.

القاضي وائل عبد اللطيف قال لـ(المدى برس) "للأسف لا يوجد أي واحد من سفرائنا في الخارج مستقل، كل الأشخاص الذين رشحوا الى تلك المناصب المهمة ينتمون الى أحزاب وكتل سياسية، وهم يعملون لصالح أحزابهم وكتلهم السياسية ، كلهم بدون استثناء يعملون لمصالحهم الشخصية والحزبية".

وأضاف أن" تقسيمهم وتوزيعهم كان وفق مبدأ المحاصصة، اذ وضع أمام كل واحد من السفراء اسم الحزب او الكتلة التي ينتمي اليها ذلك السفير،اذ قسموا العالم الى ١٩٨ وتم توزيع السفراء على ١٩٨ دولة بشكل المحاصصة وكل كتلة صار لها عدد معين ووزعوهم على تلك البلدان ولم اصوت على اي واحد من السفراء الذين تم تعيينهم كسفراء". وأضاف عبد اللطيف" نحن لا نشبه اي دولة من دول العالم في نظام محاسبة المقصرين لان البرلمان قد اخفق في محاسبة وزراء يعملون هنا في العراق ، فكيف يتم محاسبة شخص يعمل خارج العراق". واضاف "اعتقد ان الوزارة والبرلمان لا يستطيعان محاسبة اي واحد منهم بسبب طريقة المحاصصة التي تم اختيارهم بها كسفراء للعراق".

وزير الخارجية هوشيار زيباري اكد للمدى برس ان "هنالك لجانا لمتابعة وتقييم للسفراء في وزارة الخارجية مهمتها متابعة تقييم سفرائنا الذين يعملون خارج العراق". فيما أوضح وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي لبيد عباوي لـ (المدى برس)ان "عملية تقييم أي سفير من سفراء العراق في الدول المختلفة تتم وفق تخطيط عملي، اذ تتم عملية التقييم من خلال التقارير التي تصل لنا من تلك السفارة التي يعمل بها ذلك السفير وكذلك من خلال النشاطات التي يقوم بها السفير في ذلك البلد فكل النشاطات التي يقوم بها يجب ان تكون موثقة ونتعرف عليها من خلال تلك التقارير التي نقوم بتحليلها.

وأضاف عباوي "من خلال علاقة السفير مع موظفيه والجالية العراقية المتواجدة في ذلك البلد نستطيع ان نعرف ذلك السفير، فالجالية لها دور كبير في معرفة مدى التواصل بين السفير ، اذ تقوم السفارة بتسهيل امور الجالية وحل مشاكلهم وينبغي على السفير توسيع شبكة علاقاته ومدى تواصله مع مؤسسات الدولة التي يعمل بها". وأكد عباوي ان "كل التقارير التي تخص السفير ترسل من السفارة العراقية في ذلك البلد الى وزارة الخارجية، اذ ان لدينا قسما مختصا يتابع نشاطات السفارة وبعدها تصل التقارير الى الوكيل المختص ومنا الى السيد الوزير وتتم متابعة هذه التقارير من قبل الوزير شخصيا أو من قبل السيد الوكيل."

وأضاف " تقيم وزارة الخارجية مؤتمرات سنوية للسفراء العراقيين ويجري في هذه المؤتمرات مناقشة عمل السفراء وانجازاتهم في البلدان التي يعملون فيها والهدف من هذه اللقاءات هو التعرف على عملهم وتحديد الاخفاق والقصور ان وجد ومعرفة اسبابه ووضع الخطط الكفيلة لتجاوزها وكيفية معالجتها".

من جانبة أكد عضو لجنة العلاقات الخارجية النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد ان اللجنة بحثت مؤخرا واقع معهد الخدمة التابع الى وزارة الخارجية .

وأكد مجيد في تصريح للمدى ان ما لاحظناه خلال الفترة الماضية هو عدم وجود توازن بين المتقدمين الى المعهد موضحا ان من بين ١٠٠ متقدم من محافظة بغداد نجد واحدا او ٢ من محافظات اخرى.

مطالبا وزارة الخارجية بإعادة النظر بقبول المتقدمين ومراعاة مبدأ التوازن المنصوص عليه في الدستور .